مجتمع

الجزائر: لقاحات كورونا في متناول الجميع

أعلن المدير العام للمصالح الصحية في وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات في الجزائر، إلياس رحال، أنّه تمّ «كسر كلّ الحواجز البيروقراطية» لوضع اللقاحات المضادة لكوفيد-19 في متناول جميع المواطنين في المنشآت العامة والمؤسسات التي خصّصتها الوزارة لحملة التحصين. وأوضح أنّ «معهد باستور وزّع اللقاحات في كلّ الولايات» مشدداً على أنّه لا يمكن بالتالي لأيّ مواطن أن يتخلّف عن تلقّي اللقاح. وأكّد أنّ الجهود مستمرة لاستيراد كميات إضافية من اللقاحات خلال شهرَين. (وكالة الأنباء الجزائرية)

الصين: تسييس تتبع منشأ الفيروس يقوّض مكافحته

رأت وزارة الخارجية الصينية أنّ أيّ إجراء من شأنه تسييس تتبّع منشأ فيروس كورونا الجديد «يسمّم أجواء البحث العلمي ويعرقل التعاون العالمي في هذا السياق ويقوّض الجهود العالمية لمكافحة الفيروس». جاء ذلك في ردّ على توقيع عدد من العلماء الدوليين خطاباً مفتوحاً يطالبون فيه بإجراء تحقيق شامل حول منشأ الفيروس. أضافت أنّ الخطاب المفتوح اقترح كذلك «تحقيقاً بديلاً» أعدّته دول غربية مع مجموعة الدول الصناعية الكبرى السبع والرباعية التي تضمّ الولايات المتحدة الأميركية واليابان والهند وأستراليا. (قنا)

(أشرف شاذلي/ فرانس برس)

سوء تغذية في السودان

أعلنت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) أنّ ثلاثة ملايين طفل سوداني دون الخامسة يعانون من سوء التغذية، منهم 570 ألفاً يعانون من النوع الحاد الوخيم. ونقلت وكالة السودان للأنباء عن نائبة ممثل المنظمة في السودان، سجى عبد الله، تحذيرها من تفاقم معدّلات الاعتلال والوفيات الناجمة عن سوء التغذية بالإضافة إلى معدّلات قصور النمو وضعف جهاز المناعة.

وأشارت عبد الله، عقب زيارة قامت بها لولاية البحر الأحمر (شرق)، إلى أنّ أكثر من 123 ألف طفل دون الخامسة يعيشون في الولاية، أكثر من 24 ألفاً منهم يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم. وكانت «يونيسف» قد قدّمت في العام الماضي الدعم إلى أكثر من 10 آلاف طفل يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم عن طريق العلاج والرعاية، مع تحصين نحو 18 ألفاً ضدّ الحصبة.

وتعهّدت عبد الله، باسم منظمتها، بتقديم دعم مستمر لملايين الأطفال في السودان، بما في ذلك اللاجئون، وذلك عبر الأنشطة المنقذة للحياة في مجالات الصحة والتغذية والمياه والإصحاح البيئي والنظافة وحماية الطفل.

وصباح أمس الثلاثاء، وصلت الى ميناء مدينة بورتسودان (شمال شرق) أكثر من 34 ألف طنّ من الذرة، كهبة من الشعب الأميركي للسودان، عبر برنامج الأغذية العالمي. ومن المنتظر نقلها وتوزيعها على المناطق المتأثّرة بالنزاعات وببرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تنفذه الحكومة، والذي أدّى إلى ارتفاع أسعار معظم السلع والخدمات.

(العربي الجديد)

معايير تقييم لجامعات العالم العربي

لا شك في أنّ الجامعات في العالم العربي تعمل على تحسين نتائجها الأساسية عبر مجموعة مقاييس، أهمها القدرة على جذب الطلاب إلى مناهجها وفروعها، والسمعة الجيدة في ميادين التدريس وحقول العمل معاً، ما يمهّد للتقدم في تصنيفات الجامعات العالمية التي باتت تستخدم معايير أكثر دقة في تحديد مستويات النجاح بالاعتماد على جدول تقييم واسع للقدرة على إكساب الطلاب كلّ متطلبات التفوق المهني والإبداع في الإنتاج المثمر، ومواكبة المنافسة الميدانية. يشيد تقرير نشره موقع «تايمز هاير إيديوكيشن» في يونيو/ حزيران الماضي بخطوات الجامعات العربية لتلبية تطلعات طلابها، وانفتاحها على التعاون مع جامعات دولية في كلّ ميادين الارتقاء بمستوى التعليم والبحوث، وعلى المناهج الحديثة والتقنيات المتطورة وصولاً إلى قيمة الشهادات الممنوحة. ويؤكد أنّ التوسع في مواكبة جدول التقييم العالمي للجامعات يظهر تقدماً لافتاً للجامعات العربية، لكنّه يستدرك أنّ هذا «التقدم قد يضيع بسبب معايير التقييم غير المناسبة».

القدرة على فهم الأداء

ويشدد التقرير على أهمية امتلاك الجامعات العربية القدرة على فهم أدائها ونقاط قوتها بطريقة موضوعية، عبر استخدام مقاييس تعتمد فقط على الجامعات في منطقتها. ويلفت إلى أنّه «على الرغم من أنّ التصنيفات الخاصة بالحضور العالمي والتأثير التي تصدرها مراكز أبحاث ومجلات متخصصة، تشكل ركيزة مهمة لتوفير نظرة ثاقبة عن تقدم الجامعات في أنحاء الشرق الأوسط، يجب التفكير لدى استكشاف البيانات المتوافرة عن هذه الجامعات التي تعمل خصوصاً لتنمية قدراتها في البحوث وتعزيز وجودها على الخريطة العالمية للتعليم العالي، بدور التراث الثقافي الفريد في المنطقة، وبأنّ هذه المؤسسات التعليمية تترجم رغبات حكوماتها ومواطنيها في تطوير دولهم». من هنا يرى التقرير أنّ منهجية تقييم أداء الجامعات العربية «يجب أن تراعي الاختلافات في ميزات المنطقة عبر اعتماد مقاييس جديدة لخلق نوع من التوازن مع جدول التقييم العالمي، وتحديد المجالات الفعلية لتطور القطاع».

وفيما يؤكد التقرير أنّ مقاييس ترتيب الجامعات العربية تختلف في حسابات الجدولين الإقليمي والعالمي، يورد استطلاع للرأي شمل 12 ألف شخص عن السمعة الجيدة لهذه الجامعات في العالم، بأنّها «تناهز 20 في المائة في مجال التدريس، و25 في المائة في مجال البحوث، وتنال قبولاً نسبته 2 في المائة في ميادين العمل المحلي، وبالنسبة ذاتها في ميادين العمل في العالم. أما قدرة الجامعات العربية على استقطاب الطلاب فتبلغ 20 في المائة».

تقييم قدرة الجامعات

لكنّ التقرير يعتبر أنّه يجب تقييم قدرة الجامعات العربية على استقطاب الطلاب، باستخدام حساب غير تقليدي «كي يعطي مقياساً أكثر ثباتاً بمرور الوقت، ويمنع التأثير المشوّه لأوراق بحوث وضعها أكثر من مائة مؤلف، وتحتوي على عدد كبير جداً من الاستشهادات».

ويتابع التقرير: «تجعل هذه المقاييس معايير المشاركة في الترتيب أقل صرامة من تلك الخاصة بتصنيفات الجامعات العالمية، والتي قد يدعمها أيضاً السماح بنشر الجامعات 500 دراسة خلال خمس سنوات لإدراجها في التصنيف العربي، بدلاً من رقم ألف دراسة المعتمد في تصنيف الجامعات العالمية. ويهدف ذلك إلى إظهار الطبيعة المتنامية للتعليم العالي في المنطقة».

ويرى التقرير أيضاً أنّ الجامعات ذات التخصص الواحد والمؤسسات التي لا تدرّس الجامعيين مؤهلة أيضاً للإدراج، علماً أنّ التصنيف العالمي يستبعد المؤسسات التي لا تدرّس الطلاب الجامعيين، إلا موضوعاً واحداً غالباً، أو إذا كانت 80 في المائة أو أكثر من دراساتها البحثية في موضوع واحد من أصل 11. فهذه الاختلافات تسمح بمشاركة مزيد من الجامعات في الترتيب العربي.

(كمال حنا)

ثلاثة مقاييس جديدة

يشير التقرير إلى «ضرورة تضمين عملية التقييم ثلاثة مقاييس جديدة في ترتيب الجامعات العربية تركز على اهمية الاستدامة في المنطقة، رغم أنّ تأثيراتها قد تكون منخفضة نسبياً. ويعتمد المقياسان الأولان على المشاركة والاداء، والثالث على التعاون البحثي بين جامعات العالم العربي».

تحقيق

وصاية مجتمعية تحكّم بحريّة اللباس في مصر

تُعَدّ الوصاية المجتمعية أمراً شائعاً في مصر، على صعد عدّة. وهي تطاول الجميع، لا سيّما النساء باختلافهنّ، فتنتهك حرّيتهنّ الشخصية. وحريّة الملبس هي أحد أوجه تلك الحرية التي كفلها الدستور والقانون المصري والدولي

القاهرة ـ **العربي الجديد**

قبل نحو عام، شاركت حبيبة طارق التي تُعرّف اليوم بـ«فتاة جامعة طنطا» أو «فتاة الفستان»، كخبيرة تجميل خاص بالخدع السينمائية في فيلم قصير موضوعه التنمّر. وقد جعلت حبيبة طارق نصف وجه بطلة الفيلم مشوّهاً نتيجة حروق، بهدف إيصال رسالة عن التنمّر الذي تتعرّض إليه النساء في مصر بسبب مظهرهنّ. ولم تتخيّل حبيبة طارق أنّها سوف تكون بعد عام «بطلة حقيقية» لواقعة تنمّر في جامعتها وعلى مرأى ومسمع من الجميع، بسبب ارتدائها فستاناً خلال تأديتها امتحاناً.

في منشور على صفحتها الخاصة على موقع «فيسبوك»، تروي حبيبة أنّها تعرّضت إلى تنمّر فيما كانت خارجة من امتحان في اللغة التركية بكلية آداب جامعة طنطا. هي كانت ترتدي فستاناً بكمّين طويلين ويغطّي الجزء الأكبر من ساقيها. وتعليقاً على ذلك، أعلنت إدارة جامعة طنطا: «نؤكد للجميع أنه حتى هذه اللحظة لا توجد أيّ شكوى رسمية وُجّهت إلى إدارة الكلية من قبل الطالبة في هذا الشأن، ونؤكد أيضاً للجميع أنه في حالة وجود شكوى رسمية سيجري التحقيق فيها على الفور وإعلان نتائجها للجميع». من جهته، أشار المتحدث الرسمي باسم الجامعة وليد العشري في تصريحات إعلامية، إلى أنّ الجامعة سوف تفتح تحقيقاً على الفور في الواقعة بصرف النظر عن وجود شكوى رسمية من عدمه.

وسرعان ما تلقّف الواقعة محامي البلاغات المصري الشهير سمير صبري، وتقدّم ببلاغ إلى النائب العام المصري ضدّ مراقبي امتحان كلية الآداب في جامعة طنطا، بشأن ما تعرّضت إليه الطالبة حبيبة طارق. وجاء في بلاغ صبري أنّ سؤال الطالبة عن كونها مسلمة أم مسيحية وسبّها بـ«قلة الأدب» يشكّلان «أركان جريمة التنمر المؤثمة بموجب نص المادة (309 مكرّر ب) من قانون العقوبات المصري.

وتنصّ المادة 309 مكرّر ب في قانون العقوبات المصري على أنّه «يُعدّ تنمّراً كلّ قول أو استعراض قوة أو سيطرة للجاني، أو استغلال ضعف للمجني عليه، أو لحالة يعتقد الجاني أنّها تسيء للمجني عليه، كالجنس أو العرق أو الدين أو الأوصاف البدنية، أو الحالة الصحية أو العقلية أو المستوى الاجتماعي، بقصد تخويفه أو وضعه موضع السخرية، أو الحط من شأنه أو إقصائه عن محيطه الاجتماعي، ومع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد منصوص عليها في أي قانون آخر يعاقب المتنمّر بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه (نحو 640 دولاراً أميركياً) ولا تزيد على ثلاثين ألف جنيه (نحو 1910 دولارات) أو بإحدى هاتين العقوبتين. وتكون عقوبة الحبس مدّة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقلّ عن عشرين ألف جنيه (نحو 1280 دولاراً) ولا تزيد على مائة ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا وقعت الجريمة من شخصين أو أكثر».

وتأتي واقعة التنمّر على فتاة جامعة طنطا التي اشتهرت بـ«فتاة الفستان»، بعد أيام قليلة من واقعة تنمّر أخرى على طالبة منتقبة تُدعى داليا ربيع وتتابع دراستها في الفلسفة في كلية الآداب بجامعة بني سويف. وداليا لم تتعرّض للتنمّر فحسب، بل للضرب من أستاذ مساعد ورئيس قسم التاريخ حسين يوسف بعدما خلع عنها نقابها عنوة. وأفادت الطالبة المنتقبة في شهادتها بشأن ما تعرّضت، بأنّه «في أثناء قيامي بامتحاني تمّ الاعتداء عليّ، حيث صفعني أستاذ جامعي على وجهي».

بعد هذه الواقعة، قرّرت جامعة بني سويف، وقف يوسف عن العمل لمدّة ثلاثة أشهر أو إلى حين الانتهاء من التحقيقات معه لصفعه طالبة منتقبة وتجريدها من نقابها، وذلك وفقاً لقانون تنظيم الجامعات المصري في المادة 106 التي تنصّ على أنّه «لرئيس الجامعة أن يأمر بإيقاف عضو هيئة التدريس عن عمله لمدّة لا تزيد على ثلاثة أشهر، كما عهد - طبقاً لذات القانون - للمحقق القانوني بالجامعة وهو أحد أعضاء هيئة التدريس بكلية الحقوق، بإجراء التحقيق في الواقعة، مطالباً بسرعة إنجاز التحقيق وعرض نتائجه عليه فوراً لاتخاذ القرارات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه التحقيقات ولمنع تكرار مثل تلك الوقائع مُستقبلاً».

في الواقع، القضية ليست قضية حبيبة وداليا، بل هي قضية النساء في مصر عموماً. هؤلاء يفتقرن إلى كثير من الحرية في اختيار مظهرهنّ الخارجي. وفي أحيان كثيرة، تحتّم الظروف والوصاية المجتمعية عليهنّ خيارات محدودة قد لا تعبّر عن شخصياتهن الحقيقة. وفي حال تمسكهنّ بخياراتهنّ، يدفعن الثمن غالياً كما حبيبة وداليا.

في عام 2016، كشف استطلاع للرأي أعدّه مركز «بيو» الأميركي للأبحاث الذي يتّخذ من واشنطن مقرّاً له، عن آراء عدد من الدول العربية والشرق أوسطية تجاه حرية المرأة في اختيار الملابس التي ترتديها والطريقة التي ترتدي بها، أنّ مصر جاءت في أسفل قائمة الدول العربية، إذ إنّ 14 في المائة فقط يعتقدون في حرية اختيار المرأة لملابسها. واللافت أنّ قضية حرية اختيار المرأة المصرية لملابسها أمر يتجدد في كلّ فترة مع كلّ واقعة تنمّر أو مضايقة أو تمييز، آخرها كان مع أزمة ملابس السباحة للمحجبات (بوركيني)، حين منعت قرى ومنتجعات سياحية فخمة في الساحل الشمالي المصري النزول إلى برك السباحة بـ«البوركيني».

في سياق متّصل، أفحمت قضية ملابس المرأة لتبرير وقائع التحرّش الجنسي التي صارت أمراً معتاداً قد تتعرّض له أيّ امرأة مصرية في حياتها اليومية، ما دفع دار الإفتاء المصرية إلى إصدار بيان جاء فيه أنّ «إلصاق جريمة التحرّش الذكراء بقصر التهمة على نوع الملابس وصفتها تبرير واهمٌ لا يصدر إلا عن ذوي النفوس المريضة والأهواء الدنيئة». كذلك وجّهت مؤسسة الأزهر رسالة مع المضمون نفسه، عبر جريدة «صوت الأزهر» الناطقة باسمه، جاء فيها أنّ «ملابس المرأة أياً كانت، ليست مبرراً للاعتداء على خصوصيتها وحريتها وكرامتها».

تجدر الإشارة إلى أنّ الدستور المصري كفل الحرية الشخصية لجميع المواطنين ووضع قيوداً صارمة لعدم المساس بها، فتنصّ المادة 54 من الدستور على أنّ «الحرية الشخصية حقّ طبيعي، وهي مصونة لا تُمس». كذلك تنصّ المادة 99 على أنّ «كلّ اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم».

كثيرات يفتقرن إلى الحرية في اختيار مظهرهنّ (ديفيد دكغر/ Getty)

54
هي المادة من الدستور المصري التي تنصّ على أنّ «الحرية الشخصية حقّ طبيعي، وهي مصونة لا تُمس».

ليبيا: حرائق بسبب درجات الحرارة المرتفعة

طرابلس ـ **العربي الجديد**

تنتهي أطول موجة حرّ عاشتها ليبيا منذ سنوات منتصف الأسبوع الجاري، بعدما كانت درجات الحرارة قد سجلت أعلى معدلاتها منتصف الأسبوع الماضي وقد وصلت إلى 48 درجة مئوية، بحسب المركز الوطني للأرصاد الجوية. وتسبّبت موجة الحرارة في اندلاع حرائق في أكثر من منطقة، في وقت قررت وزارة التربية والتعليم تعليق الدراسة في كلّ أنحاء البلاد، طوال نهاية الأسبوع الماضي، وأواخر الأسبوع الذي سبقه.

وقال المركز الوطني للأرصاد الجوية، في بيان نشره على صفحته الرسمية، إنّ درجات الحرارة ستبقى مرتفعة خلال بداية الأسبوع الجاري، وخصوصاً في مدن الغرب حيث تتجاوز درجات الحرارة 40 درجة مئوية، على أن تبدأ بالانخفاض في منتصف الأسبوع الجاري، خصوصاً في الشمال الشرقي للبلاد الذي سيشهد اعتدالاً في درجات الحرارة أسرع من مناطق الغرب.

وتسببت موجة الحرارة العالية التي شهدتها البلاد في اندلاع عدة حرائق في مناطق مختلفة، أولها حريق شبّ في مشروع زراعي قرب مدينة غات، جنوب غربي البلاد، لم تتمكن فرق الإطفاء من السيطرة عليه إلا بعد تسع ساعات من العمل المتواصل على مكافحته، بحسب المكتب الإعلامي للمجلس البلدي لمدينة غات. وأكد المجلس البلدي للمدينة حدوث خسائر مادية بعد احتراق عدد كبير من أشجار النخيل في المشروع، داعياً المواطنين إلى توخّي الحيطة والحذر وعدم الإهمال حرصاً على سلامتهم، نظراً لارتفاع درجات الحرارة وعدم توفر الإمكانات لدى فرق هيئة السلامة الوطنية.

وشهدت مدينة بني وليد، جنوب غربي طرابلس، الأربعاء الماضي، نشوب حريق واسع في مستشفى المدينة من جراء انفجار لوحة التحكم الكهربائية. وأكد المكتب الإعلامي للمستشفى أنّ الانفجار سببه «الحرارة المرتفعة جداً»، مضيفاً أنّه تسبب في اشتعال النار في القسم خلال وجود عدد من النزلاء داخله، مؤكداً النجاح في السيطرة على الحريق من دون وقوع خسائر بشرية. يتابع أنّ ارتفاع درجات الحرارة ساعد على انتشار الحريق، الأمر الذي صعّب السيطرة عليه من قبل فرق الإطفاء من دون مساندة أهالي المدينة.

وفي شرق البلاد، تمكنت فرق الإطفاء التابعة لهيئة السلامة الوطنية من إخماد حريق نشب في غابة عين مارة، شرقي البلاد، بعد أكثر من يومين من العمل على مكافحته. ونقلت وزارة الداخلية بالحكومة، عن بيان لهيئة السلامة الوطنية قبل أيام، ما مفاده بأنّه على الرغم من ارتفاع درجات الحرارة وصعوبة المنطقة الوعرة التي توجد فيها الغابة واتساع رقعتها، فإنّ رجال الإطفاء في فرع المنطقة الشرقية لم يتوانوا عن بذل أقصى ما في طاقتهم لإخماد الحريق، مشيراً إلى أنّ عمليات التبريد ما زالت مستمرة في موقع الحريق.

وتؤكد وزارة الداخلية أنّها وفرت كلّ الإمكانات البشرية والمادية «من أجل حماية الأرواح والممتلكات حفاظاً على حياة المدنيين ومقدرات البلاد الطبيعية والتقليل من الخسائر»، شاكراً العاملين في هيئة السلامة الوطنية لتمكنهم من تطويق خطر الحريق والوصول إلى المناطق السكنية المجاورة للغابات. رئيس حكومة الوحدة الوطنية، عبد الحميد الدبيبة، أعرب بدوره عن شكره وتقديره لهيئة السلامة الوطنية والعاملين فيها لجهودهم في إخماد حريق غابة عين مارة. كذلك شكر وزير الزراعة والثروة الحيوانية، حمد عبد الرازق المريمي، ووزير الداخلية خالد مازن، لاستجابتهما السريعة والعمل على إخماد حريق غابة عين مارة، في الجبل الأخضر.

من جهته، يوضح المسؤول في إدارة الإطفاء والسيطرة، في هيئة السلامة الوطنية، عبد السلام الصغير، أنّ حريق غابة عين مارة يعدّ أحد أكبر الحرائق التي تسببت فيها موجة الحرّ التي شهدتها البلاد مؤخراً، مؤكداً أنّ عملية السيطرة على الحرائق استغرقت ثلاثة أيام. ويشير في حديثه لـ«العربي الجديد» إلى أنّ مناطق مختلفة من البلاد شهدت حرائق، قائلاً: «مع بدء موجة الحرارة، شهدت غابات منطقة الخمس، شرقي طرابلس، حرائق مختلفة تمت السيطرة عليها من دون أن تؤدي إلى خسائر بشرية». وعن أسبابها، يوضح أنّها نتجت غالباً عن «إهمال المواطنين؛ إذ يشعل البعض النار بقصد التخلص من القمامة داخل الغابات، ما يؤدي إلى اشتعال حرائق وتوسعها لتصبح كارثة يتوجب مواجهتها». ويشير الصغير إلى أنّ أحد المواطنين رمى بسيجارة مشتعلة فوق عشب جاف، الأمر الذي أدى إلى اشتعال حريق، حاوط عدة منازل ومقر الشركة العامة للمياه والصرف الصحي في العاصمة طرابلس، الأربعاء الماضي. وكانت السيطرة عليه صعبة على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت.

يلجأ الناس إلى البحر مع ارتفاع درجات الحرارة في البلاد (محمود تركية/ فرانس برس)

فسبكة

عانى المواطنون الليبيّون من جرّاء الارتفاع الكبير في درجات الحرارة خلال الآونة الأخيرة، تزامناً مع انقطاع التيار الكهربائي. وأعرب كثيرون عن معاناتهم على موقع «فيسبوك»، بعدما وجدوا أنفسهم محاصرين من درجات الحرارة المرتفعة والحرائق وانقطاع التيار الكهربائي. وواصل البعض أن تنخفض درجات الحرارة خلال الأيام المقبلة، وهو ما سيتحقق فعلاً، مطالبين المعنيين بحل أزمة الكهرباء ليتمكنوا من تشغيل أجهزة التبريد.

المغرب: أجهزة إنذار لـ«حماية» الأطفال

حماية الأطفال قد تتطلب جراة غير اعتيادية في ابتكار الحلول، وهو ما اطلقته منظمتان في المغرب عبر تزويد أطفال بأجهزة إنذار

الرباط ـ **عادل نجدي**

«لا شك في أنّ هذا الجهاز قد يمنع اعتداءات، وينقذ حياة عشرات من الأطفال». هذا ما كشفه محمد الحنصالي لـ «العربي الجديد» عن خلاصة تجربة عاشها كوالد تلميذ في مدرسة ابتدائية بمدينة مراكش (جنوب المغرب)، وشارك أخيراً في مشروع لا سابق له لتوزيع أجهزة إنذار ذاتية من أجل حماية الأطفال من الاعتداءات، وجميع أشكال العنف وسوء المعاملة. يرى الحنصالي أنّه «بعدما بات خطف الأطفال واغتصابهم وقتلهم كابوساً يؤرق المغاربة في السنوات الأخيرة، ويدفع العديد من المنظمات التي تعنى بقضايا الطفولة إلى المطالبة بفرض أقصى العقوبات ضد مرتكبي هذه الأفعال الإجرامية، قد يشكل تعميم أجهزة الإنذار إجراءً رادعاً، ووسيلة لحماية الآف الأطفال من الأخطار عبر لفت انتباه المحيطين بهم، ودفع المعتدي إلى التفكير ملياً قبل الاعتداء على طفل. كما تزيد هذه الأجهزة شعور أولياء الأمور بالأمان حول سلامة أبنائهم».

بالتزامن مع احتفالية «اليوم الدولي لضحايا العدوان من الأطفال الأبرياء» في 4 يونيو/ حزيران الماضي، أطلقت منظمتا «الكرم» لحماية الطفولة و«ميكيل» غير الحكوميتين، واللتين تهتمان بحماية الأمهات والأطفال في القرى، مشروعاً تجريبياً بعنوان: «أبدأ من دون إنذاري» هدف إلى تزويد أطفال بجهاز إنذار للدفاع الذاتي، لمحاربة الاعتداءات ضدهم، والحدّ من كلّ أشكال العنف التي تستهدفهم.

يطلق الجهاز صافرة إنذار بقوة 120 ديسبيل، في حال تعرض الطفل إلى اعتداء، ما يلفت بالتأكيد الانتباه لما يحصل للطفل في المناطق المحيطة، ويخيف المعتدي ويدفعه إلى الهرب خشية فضح أمره. لذا يؤكد القائمون على المشروع أنّ الجهاز «قد يردع، في نهاية المطاف، المعتدي ويمنعه من ارتكاب تصرفات سيئة».

وتزود حوالى 700 طفل في الصفوف الابتدائية بمؤسسات تعليمية في مراكش تتعاون مع المنظمتين غير الحكوميتين، بأجهزة إنذار تحميهم من مختلف الاعتداءات التي قد يتعرضون لها من أشخاص مجهولين، علماً أنّ المنظمتين تضعان حالياً اللمسات الأخيرة على تجربة مماثلة ستطلق هذا الشهر في مدينة أسفي (جنوب غرب). يقول المدير العام لجمعية «الكرم» لحماية الطفولة، محمد أمين مكيكة، لـ«العربي الجديد»، إنّ «المشروع النموذجي الذي طوّر بالتعاون مع جمعية ميكيل يهدف بالدرجة الأولى إلى زيادة إحساس الأطفال بالخطر وإشراكهم في مواجهة الاعتداءات التي قد تلحق بهم، وكذلك رفع درجة اهتمام جمعيات الآباء وأولياء الأمور ومكونات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقضاء بمواجهة هذه الظاهرة». ووصف نتائج التجربة الأولى في مدينة مراكش بأنّها «إيجابية جداً بدليل تلقي جمعية الكرم اتصالات كثيرة من مدن أخرى لطلب الإفادة من الأجهزة». ويوضح مكيكة أنّ «جهاز الإنذار حلّ وقائي ووسيلة لحماية للأطفال، خصوصاً أنّ عدداً منهم عرضة لكلّ أشكال العنف، وبعضها بدرجة قاسية أحياناً. ورغم أنّ المغرب حقق خطوات متقدمة جداً في المجال القانوني والتشريعي والمؤسساتي، فإنّ ظاهرة العنف ضد الأطفال تزداد، ما يؤكد الحاجة إلى بلورة رؤية واقعية تنطلق من المسببات الحقيقية للظاهرة، وتوسيع دائرة التشاور مع كل المعنيين بالموضوع». ويشير إلى أنّ المنظمتين تريدان توزيع 3 آلاف جهاز إنذار في مرحلة أولى، في محاولتهما مواجهة الاعتداءات التي تهدد الأطفال المغاربة في البيت أو الشارع أو المدرسة، ثم تعميم التجربة مستقبلاً على كل مدن المملكة، وتطويرها عبر خلق شبكة تضم كل المعنيين، والعمل لصنع هذه الأجهزة في المغرب. كما يشدد على ضرورة فتح حوار مجتمعي والتفكير جماعياً لإيجاد وسائل حماية ووقاية مناسبة وفاعلة لمنع العنف ضد الأطفال. وتفيد إحصاءات وزارة العدل ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان بأنّ 26 ألف طفل يتعرضون للاعتداء سنوياً في المغرب، أي أكثر من 70 طفلاً يومياً. في حين كشفت منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة «اليونيسف»، في تقرير أصدرته عام 2017، أن نحو 90 في المائة من الأطفال المغاربة الذين تتراوح أعمارهم بين سنتين و4 سنوات تعرضوا لعنف ارتكبه أولياء أمورهم في شكل منتظم بهدف دفعهم إلى ضبط تصرفاتهم، ونحو 25 في المائة من الشريحة العمرية نفسها لعنف جسدي. وأورد التقرير ذاته أنّ المملكة تحتل المركز العاشر عالمياً على صعيد أعلى نسبة عنف مرتكبة ضد الأطفال. وحتم ارتفاع عدد جرائم الاعتداء على الأطفال في السنوات الأخيرة إطلاق الحكومة المغربية في 19 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي حملة وطنية لتعزيز حماية الأطفال ضد مختلف أشكال الإساءة والعنف والاستغلال والإهمال، وبينها العنف الممارس عبر الإنترنت.

وضمن المبادرات الرامية إلى توفير حماية فاعلة للأطفال من كل أشكال العنف، كان لافتاً إطلاق المرصد الوطني لحقوق الطفل، وهو هيئة حكومية، في الأسابيع الماضية، منصة رقمية للإبلاغ عن حالات العنف والاستغلال والإهمال ضد الأطفال خلال المرحلة الحالية التي تشهد ظروفاً استثنائية ترتبط بمواجهة المملكة تداعيات وباء كورونا.

> زوّد مشروع «أبدأ من دون إنذاري» الأطفال بأجهزة إنذار للدفاع الذاتي

26 ألف صغير تونسي يتعرّضون إلى الاعتداء سنوياً (فاضل سنّا/ فرانس برس)

قصة لاجئ

غادر الشاب محمد الزالق سورية أملاً في مواصلة التعلّم، ليواجه صعوبات كثيرة تغلب عليها، وحقق طموحه

محمد الزالق
خرّيج بمرتبة الشرف العليا

عبد الله البشير

ولد الشاب السوري محمد الزالق في الرقة، شرقيّ سورية، عام 1995، لكنّه اضطر لاحقاً للجوء إلى تركيا، حيث تخرج من الجامعة في اختصاص الهندسة الكهربائية والإلكترونية، بمرتبة الشرف العليا.

يقول لـ«العربي الجديد»: «استقررت في ولاية قونيا التركية، وعملت في الأراضي الزراعية بمعدل 15 ساعة يومياً. لكن، بعيداً عن المصاعب الدنيا، تنقسم المصاعب الحقيقية إلى قسمين: ألم الغربة والاشتياق، ثم صعوبة التواصل نتيجة عدم إتقان لغة أهل البلاد ومعها صعوبة الاندماج في المجتمع لكونك غريباً عن عاداته وتقاليده». يضيف: «تجاوزت هذه الصعوبات تدريجياً، فأنا كسوري متعلم، في مجتمع تغلب عليه النظرة إلى السوري على أنّه لاجئ، جاء هارباً من الحرب، وربما نظر إليه البعض على أنّه عالة، يقع على عاتقي عدم التخلي عن هويتي، إنّما محاولة تصحيح الأفكار المغلوطة لكلا الطرفين، خصوصاً أن هدفنا نحن كطلاب السعي إلى التعلم لأجل بناء سورية المستقبل». أما عن اللغة والجامعة، فيوضح الزالق: «في أول أيامي، كنت أعبّر عن كلّ ما أريد بالإشارة، إلى أن أتممت تعلم اللغة التركية بتقدير امتياز. في المرحلة التي تلت مرحلة اللغة، وهي التعلّم الجامعي، بدأت أجاري زملائي الأتراك في قدرتهم على التحدث وتصفح الهاتف إلى جانب الإصغاء إلى المحاضرات وإدراك ما يقصده المحاضر. وكان الأمر يتطلب مني ومن غيري، كطلاب أجانب، أن ننصت بكامل حواسنا». يتابع: «كان هدفي في مرحلتي الجامعية، الاستمتاع بالوقت إلى أقصى حدّ، فقد تعلمت لغات برمجة جديدة، وانتسبت إلى أنشطة تطوعية كثيرة، وانتسبت إلى دورات لتحسين لغاتي التركية والإنكليزية والروسية، وأخرى هدفها المتعة، كالرسم على الماء، والرماية، وركوب الخيل، إلى جانب أنشطة أخرى». يوضح أنّه غير نادم على أيّ لحظة أمضاها في الدراسة، لأنّ جلّها كان مصحوباً بالمتعة: «جرى تكريمي على مدرج الجامعة الرسمي، لكوني الثاني في اختصاصي، بمعدل 3,64 على 4، والثالث على الدفعة، وذلك بحضور أكثر من 50 شخصاً من بين الأقارب والأصدقاء والأساتذة، وهو ما كان ختاماً لائقاً لتلك المرحلة». يختم بالقول: «اخترت اختصاصي نتيجة التجارب التي خضتها في صغري، وميولي إلى البرمجة، إذ شاركت في المسابقة الوطنية للغات البرمجة، ووصلت إلى التصفيات النهائية على مستوى سورية عندما كنت في الصف العاشر، وشاركت أيضاً مرتين في المسابقة التي تقيمها الجمعية المعلوماتية السورية، ووصلت أيضاً إلى التصفيات النهائية على مستوى سورية، في الصفين الثامن والحادي عشر».